

The Development of Libyan Foreign Trade and its Most Important Challenges During the Period (2015 - 2024)

Yosef Abdulrahman Saeid Alhoush

Faculty of Economics and Political Science, Nalut University, Nalut, Libya.

Corresponding author email: Yosef Alhoush | yelhoush67@yahoo.com

Received: 07-05-2025 | Accepted: 24-05-2025 | Available online: 26-06-2025 | DOI:10.26629/ssj.2025.19

ABSTRACT

Foreign trade plays a significant role in the economies of countries, impacting the balance of payments and gross domestic product (GDP), and consequently, economic growth. This study aimed to analyze Libyan foreign trade, examining the development of exports, imports, and the trade balance during the period (2015 - 2024). It relied on an analytical approach to study and analyze the development of the volume of total exports and imports, as well as their commodity and geographic structure.

The study then examined the direction of trade exchanges and Libya's most important trading partners. The study concluded several results, the most important of which is that Libya's trade balance is primarily based on crude oil exports, which are affected by external economic variables, which are considered one of the most important challenges facing Libyan foreign trade. It is also affected by internal variables, such as the closure of oil fields, which leads to a decrease in crude oil production and its impact on export volume, in addition to the weakness of exports outside the oil sector.

Keywords: Foreign trade, trade balance, exports, imports.

تطور التجارة الخارجية الليبية وأهم تحدياتها خلال الفترة (2015 - 2024)

يوسف عبد الرحمن سعيد الهوش

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية نالوت - جامعة نالوت - نالوت - ليبيا

المؤلف المراسل: يوسف الهوش | yelhoush67@yahoo.com

استقبلت: 07-05-2025م | قبلت: 24-05-2025م | متوفرة على الانترنت | 26-06-2025م | DOI:10.26629/ssj.2025.19

ملخص البحث

تلعب التجارة الخارجية دور مهم في اقتصاديات الدول، فتؤثر على ميزان المدفوعات والدخل الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي، ولقد استهدفت الدراسة تحليل التجارة الخارجية الليبية فتطرق لتطور الصادرات والواردات والميزان التجاري، خلال الفترة (2015 - 2024) فتم الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل تطور حجم الصادرات والواردات الاجمالية، وهيكلتها السلعية والجغرافية، ولقد تم التطرق إلى اتجاه المبادلات التجارية وأهم الشركاء التجاريين لليبية.

حيث خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها أنَّ الميزان التجاري لليبيا يرتكز بشكل أساسي على صادرات النفط الخام التي تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية، التي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه التجارة الخارجية الليبية، كما تتأثر بالمتغيرات الداخلية كأغلاق الحقول النفطية، المودي لنقص حجم الإنتاج من النفط الخام وانعكاسه على حجم الصادرات إضافة إلى ضعف الصادرات خارج قطاع النفط.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات.

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الهامة التي تحظى باهتمام كبير من طرف اقتصاديات الدول، فهي أحد أساليب النمو الاقتصادي باعتبارها مصدر لتصدير الإنتاج عبر الأسواق الخارجية وبالتالي التأثير على حجم الإنتاج، بالإضافة إلى تغطية الاحتياجات المحلية، فهي مؤشر حقيقي على القوة الاقتصادية للدول، كما أن الانفتاح الاقتصادي جعل من التجارة الخارجية قطاعاً أساسياً يؤثر مباشرة على ميزانية الدول وكذا النشاط الاقتصادي، فمهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجارياً، حيث تحتاج هذه الدول إلى تصدير الفائض من منتجاتها وغيرها، لذا فالدولة ملزمة أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول.

ولقد قال المنظرين في ذلك من تجاريين إلى طبيعيين، كلاسيكيين، ونيو كلاسيكيين وحتى الحديثين منهم أنها تشكل الرهان الرئيسي لأي اقتصاد وإن كان الاقتصاد هو الجسم السليم فالتجارة الخارجية هي العقل السليم فيه وهي أساس للتنمية الاقتصادية. فالاقتصاد الليبي يعتمد على مداخل الصادرات النفطية التي تمثل غالباً 97 % من إجمالي المداخيل، التي تؤثر على الدخل الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي والميزانية العامة والتي تنفق على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة بدورها على الاستثمار والاستهلاك وتوفير النقد الأجنبي. المترتب عليها زيادة الواردات من مختلف السلع.

إنَّ ما يميز سياسة التجارة الخارجية لليبيا هو اعتمادها بشكل كبير على قطاع النفط. لذا فإنَّ ميزانها التجاري يتأثر بشكل مباشر بتطورات أسعار النفط من جهة وكذا مدى نجاعة الإجراءات التنموية الرامية الى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات من جهة أخرى. وهو ما يؤكد حساسية الاقتصاد الليبي للمتغيرات الاقتصادية العالمية والتقلبات المستمرة في أسعار النفط.

الدراسات السابقة: بعض الدراسات السابقة التي تم الاستناد عليها في البحث.

- دراسة (سميرة عيسى سليمان 2012): استهدفت هذه الدراسة معرفة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة (1989 - 2005) وقد خلصت الدراسة إلى أن كل من الصادرات والواردات الليبية لها تأثير أكبر من تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي.
- دراسة (حويته وشطا 2009) وعنوان الدراسة تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة 1977 - 2006، حيث هدفت الدراسة إلى تتبع تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري الليبي والتركيب السلعي للصادرات والواردات والأسواق الخارجية، وتقدير دالة الصادرات والواردات.
- دراسة (مصطفى البلعزي 2012) عالجت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا، والتعرف على طرق تطوير الصادرات، وما مدى تأثير قطاع الصادرات على النمو الاقتصادي الليبي في الفترة (1985 - 2009)، وخلصت إلى أن الصادرات والناتج الإجمالي المحلي، لهما تأثير على بعضهما بعلاقة تبادلية التأثير.

مشكلة الدراسة تتمثل فيما يلي:

- ما هي أهم التطورات التي عرفها قطاع التجارة الخارجية في ليبيا، خلال الفترة (2015 - 2024).
- ما هو واقع وأبرز تحديات التجارة الخارجية لليبيا خلال الفترة (2015 - 2024).

أهمية الدراسة:

نظرا لأهمية قطاع التجارة الخارجية ودوره الكبير والمهم في تحقيق التوازن الاقتصادي لليبيا، وتأثيره على الميزان التجاري، وخاصة في حالات العجز بسبب ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات مما يؤدي لحدوث اختلالات بهيكل الاقتصاد الوطني تؤثر سلبا باحتياطي العملة الصعبة، لذا فإننا بهذه الدراسة سنبرز هذه الأهمية عند التطرق لتطور الميزان التجاري وما هي أهم الصعوبات المعرقة لسير قطاع التجارة الخارجية، لنحاول تقديم التوصيات التي تساهم بتحسين وضعية الميزان التجاري.

أهداف الدراسة:

- دراسة تطور الصادرات والواردات وتحليل وضعية الميزان التجاري في ليبيا.
- تحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية ومعرفة أهم الشركاء المتعاملين في جانب الصادرات والواردات.
- دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الليبية، وتحديد أكثر الأسواق استبالاتاً للصادرات الليبية، وكذلك أكثر الأسواق التي يتم الاستيراد منها.
- إيضاح أهم التحديات والعوائق التي تواجه قطاع التجارة الخارجية الليبية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل تم وضع فرضيتين أساسيتين:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المتطورة باستمرار في ليبيا.

هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية الليبية، والمتغيرات الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية.

منهجية الدراسة:

لطبيعة الموضوع محل الدراسة، قمنا باتباع المنهج الوصفي لوصف واقع التجارة الخارجية الليبية، والتحليلي بالاعتماد على إحصاءات رسمية للصادرات والواردات وهيكلها السلعي خلال فترة الدراسة.

حدود الدراسة:

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من (2015 - 2024) وذلك لتتبع المشكلة موضع الدراسة لتوفر البيانات التي تغطي هذه الفترة عن الصادرات والواردات وهيكلها السلعي وتوزيعها الجغرافي.

خطة الدراسة:

ولغرض إعطاء الدراسة طابع التدرج والترتيب قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، كالآتي:

المحور الأول: التجارة الخارجية وأهم سياساتها.

المحور الثاني: واقع التجارة الخارجية لليبيا خلال الفترة (2015 - 2024).

المحور الثالث: أهم تحديات التجارة الخارجية الليبية.

المحور الأول: التجارة الخارجية وأهم سياساتها

1.1 تعريف التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة ولها عدة تعريفات نذكر منها: أنها: "فرع من فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، المتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة". (السريتي، 2009، صفحة 8)

التجارة الخارجية هي: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة " (العصار، شريف، و آخرون، 2000، صفحة 12)

كما تعرف بأنها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف، التبادل" (يونس، أساسيات التجارة الخارجية، 1993، صفحة 12)

1.2 أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.
- تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض باعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية. - تنقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تقيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزز عملية التنمية الشاملة. - تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب - تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.

(عبدالعظيم، 1996، صفحة 18)

- تحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات. - العولمة السياسية تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات وجعل العالم كقرية جديدة. (الصرف، 2000)

ولو أن كل دولة أغلقت حدودها واعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت إشباع لحاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع إنتاج كل حاجياتها، ولا تقتصر التجارة الدولية على هذا فحسب بل نجد أن دولة ما كإنجلترا على سبيل المثال تستورد الساعات الدقيقة من سويسرا بالرغم من أنه يمكنها تصنيعها محليا. لأن تكلفتها عند صناعتها محليا تكون أكبر مقارنة باستيرادها. وما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الدولية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم. (مطر، اللوزي، و داود، 2001، صفحة 16)

1.3 النظريات المفسرة للتجارة الخارجية تتمثل في:

النظرية التقليدية الكلاسيكية:

من أبرز روادها آدم سميث "نظرية التكاليف المطلقة وتقسيم العمل"، دافيد ريكاردو "نظرية الميزة النسبية"، جون ستيوارت ميل "نظرية القيم الدولية للعمل"، حيث يرجع معظم الاقتصاديين إلى أن بدايات الظهور لهذه

النظرية كان مع ظهور أفكار آدم سميث في كتابه "ثورة الأمم" سنة 1778. فلقد نادى آدم سميث بحرية التجارة فقال "إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو انتجناها نحن فلنشترها منه ببعض إنتاج صناعتنا". (شهاب، 2006، صفحة 24)

كما بيّن دافيد ريكاردو في نظرية الميزة النسبية، بأنّ البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في إنتاج سلعتين ومن ثم يستطيع أن ينتج كلا السلعتين بنفقات أقل ويصدرهما بأسعار أقل ومع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة الدولية سوف يكون أكبر إذا تخصص في إنتاج وتصدير إحدى السلعتين فقط وهي التي يتميز فيها نسبياً. (أحمد و زكي، 2007، صفحة 24)

أما نظرية جون ستيوارت ميل، فقد ركزت على جانب الطلب في التجارة الدولية، قد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أو ما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين. (خلف، 2001، صفحة 56)

النظريات النيو كلاسيكية: -

تتسبب نظرية نسب عوامل الإنتاج للعالمين السويديين هكشر وأولين، وركزت النظرية على أن اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة هو من أسباب قيام التجارة الخارجية، فبينت أن هناك دول يتوفر فيها عنصر العمل مقارنة بالعناصر الأخرى بدرجة أكبر من توافره في البلاد الأخرى. كما أن هناك دول يتوافر فيها عنصر الأرض بالنسبة للعناصر الأخرى بدرجة أكبر من توافره في الدول الأخرى. وهذا ينطبق على رأس المال. (حشيش و شهاب، 2003، صفحة 99)

النظرية الحديثة:

تعرضت النظريات السابقة لعدة انتقادات لعدم قابليتها للتطبيق، فنتج عن ذلك انبثاق نظريات أخرى تفسر قيام التجارة الخارجية على أساس الاستعانة بالأساليب والادوات العلمية، وتجاهل الفروض الغير واقعية التي قدمتها النظريات السابقة. ومن النظريات الحديثة، نظرية تشابه الأذواق التي تبناها ليندر، والفجوة الانكماشية لبوسنر المبنية على أن التجديد الناتج عن أن التطور التكنولوجي يمكنه أن يخلق ميزة نسبية جديدة للدولة، تستفيد منها إذا لم يلغها التبادل الدولي من خلال انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دولياً. (يونس، اقتصاديات دولية، 2007، صفحة 84)

كما برزت نظرية جونسون والديناميكية للتبادل الدولي، ونموذج دورة حياة المنتج لفيرنون وهيرش، هذه النظريات ركزت على أهمية دور البحوث والتطوير كميزة نسبية مكتسبة بالنسبة لقطاع التجارة الدولية، وباعتباره من أهم العوامل الرئيسية لنمط التبادل الدولي، هذه النظريات هي أقرب للواقع في تفسير لظاهرة الاقتصاد العالمي واليات التجارة الدولية.

1.4 السياسة التجارية:

السياسة التجارية هي "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبينة، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج". (محمد، 2009، صفحة 125)

وتعرف أيضاً بأنها "مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة". (مصطفى، 1982، صفحة 147)

كذلك فإنه يشار إلى السياسة التجارية بأنها "السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية، فهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة". (شهاب، 2006، صفحة 28)

أهداف السياسة التجارية وتتمثل في الآتي: (عبد الحميد، 2003، صفحة 127)
الأهداف الاقتصادية:

تحقيق موارد للخزانة العامة - تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات - حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية - حماية الصناعات الوليدة أو الناشئة التي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة - تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني - التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني وإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية - حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.

الأهداف الاجتماعية:

حماية مصالح فئات اجتماعية كالمزارعين أو المنتجين لسلعة معينة أو العمالة، وإعادة توزيع الدخل الوطني بفرض رسوم جمركية، وتطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات عوامل أخرى.

الأهداف الإستراتيجية:

ويقصد به هو ما تعلق بأمن المجتمع من أبعاده المختلفة سواء كان اقتصادي أو غذائي أو عسكري.

أنواع السياسة التجارية:

• السياسة التجارية الحمائية

ويطلق عليها أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية، وتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على الطريقة التي تسير بها المبادلات الخارجية"، وللدول التي تنتهج هذه السياسة عدة مبررات وأهداف ترمي إلى تحقيقها نوردتها فيما يلي:

- حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة في الاقتصاد الوطني: وتعني أن بعض الصناعات في مراحلها الأولى تتميز بنفقات إنتاج مرتفعة، ومنتجاتها لا تتمتع بالقدرات التنافسية أمام المنتجات الأجنبية مما يجعلها غير قادرة على الصمود أمامها، فتعتمد الدولة لوضع قيود على دخول السلع المنافسة لحماية صناعاتها الناشئة من اجتياح السلع الأجنبية المنافسة لأسواقها. (عوض الله، 2004، صفحة 282)

- تحقيق إيرادات حكومية: بفرض ضرائب على عمليات الاستيراد والتصدير لسد العجز المالي وتحقيق إيرادات، للحد من العجز بالموارد المالية لتمويل خزينة الدولة. (داود و آخرون، 2002)

- معالجة البطالة والاستفادة من العمالة الرخيصة، من خلال وضع حواجز أمام دخول المنتجات الأجنبية المنافسة. ما يترتب عن ذلك زيادة الطلب على المنتجات المحلية للمصانع المحلية والتي توظف عمالة محلية وهذا يؤدي إلى الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة، وخلق مناصب أخرى.

- حجج غير اقتصادية: منها ما يكون خاصا بأمن الدولة وحمايتها على الصعيد الداخلي والخارجي مثل إنتاج السلع الأساسية وقت الحروب، لذلك تتبنى الدولة سياسات معينة لتحقيق هذا الغرض.

• سياسة الانفتاح أو الحرية التجارية:

يقصد بالانفتاح حركة تحرير السوق الوطنية من التنظيمات المقيدة وهي لا تشمل سوقاً معينة وإنما كل سوق تجاري أو مالي. ان سياسة حرية التجارة الدولية تعبر عن مجموعة الاجراءات والقوانين التي تعمل على ازالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية، فلا يجوز فرض أي نوع من القيود التي من شأنها أن تعرقل دخول أو خروج كل الواردات والصادرات، وهي تمثل عودة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية حيث أنها تتضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. (شيحة، 2003، صفحة 90)

إن تحرير التجارة ضرورياً للإسراع بعملية التنمية بظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل، لان ارتفاع معدل زيادة الصادرات يرتبط بارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كما أن أهمية تحرير التجارة المتعددة

الأطراف من خلال تخفيض الحواجز تؤدي لزيادة حجم التبادل، وتحقق أكبر منفعة من التجارة على المدى الطويل رغم ما ينطوي عليه التحرير من تكاليف باهظة. (المنذري، 1999)

والانفتاح التجاري يؤدي إلى تحقيق عدة أهداف وهي:

- 1- القيام بدور محفز في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وحل المشكلات في ميزان المدفوعات.
 - 2- يقلل من قواعد الحماية للدول ويساعد على إعادة تخصيص الموارد من خلال فتح الأسواق باتباع سياسة تحرير التجارة على الصعيد العالمي أو داخل التكتلات الإقليمية.
 - 3- تعزيز المنافسة الدولية في مجال التجارة بالاعتماد على الكفاءة الاقتصادية.
 - 4- تعظيم الدخل القومي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
 - 5- توسيع الإنتاج وتوفير الحماية للسوق الدولي وإشراك الدول النامية في التجارة الدولية.
- وعادةً ما يكون لتحرير التجارة في الخدمات تكلفة محدودة فيما يتعلق بالإيرادات الحكومية الناقصة وتحويل التجارة والعجز في ميزان المدفوعات، والبطالة فمن المرجح أن يكون تحرير التجارة في الخدمات عملية تخدم التنمية بالمقارنة مع تحرير السلع والبضائع. (عنيم، 2010، صفحة 18)

المحور الثاني: واقع التجارة الخارجية لليبيا خلال الفترة (2015 - 2024)

تمتاز ليبيا بمساحتها الشاسعة وتنوع تضاريسها، وهذا ما يخلق تنوعاً في المنتجات والمحاصيل، وتواجد للثروات في باطن الأرض، إذ أن ليبيا تعتبر من الدول الغنية بالثروات الطبيعية. كما أن موقعها الاستراتيجي القريب من البحر الأبيض المتوسط، جعل منها بوابة إفريقيا وهمزة الوصل بين القارتين الأوروبية والإفريقية. هذه الامتيازات كانت عاملاً أساسياً في ازدهار تجارتها الخارجية، فقطاع التجارة الخارجية يمثل أحد القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد في الدولة، بل من أهمها.

جدول رقم (1): التجارة الخارجية لليبيا - الفترة (2015 - 2024) القيمة بالمليون دولار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الصادرات (CAF)	10,79	9,77	20,14	30,83	29,52	9,47	33,19	40,25	35,74	32,10
الواردات (FOB)	12,92	10,45	9,25	13,35	15,54	12,47	18,01	19,95	23,27	23,34
الميزان التجاري	-2,13	-0,68	10,89	17,48	13,98	-3,001	15,18	20,30	12,47	8,76
حجم التجارة الخارجية	23,71	20,22	29,39	44,18	45,06	21,94	51,20	60,20	59,01	55,44
معدل التغطية %	84	94	218	231	190	76	184	202	154	138

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على معطيات: Trade Map

بالاستناد إلى الأرقام التي تضمنها الجدول أعلاه نلاحظ هناك تذبذب في قيم حجم التجارة الخارجية، والصادرات والواردات والميزان التجاري خلال الفترة موضع الدراسة ففي عام 2015 بلغ حجم التبادل التجاري بين ليبيا والعالم الخارجي حوالي 23,71 مليار دولار، ولكون الواردات تمثل تقريباً 54.5% والصادرات تمثل تقريباً 45.5% من حجم التبادل التجاري للدولة، فقد انعكس ذلك على وجود عجز في الميزان التجاري بلغت قيمته 2.13- مليار دولار، وانخفاض قيمة الصادرات يرجع سببه لتدهور قيمة الصادرات النفطية نتيجة الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، حيث تراجعت فتراوحت بين 30 و50 دولاراً للبرميل خلال عام 2015، وكانت الأسباب الرئيسية لهذا الانهيار هي زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، والذي أدى إلى فائض في العرض، بالإضافة إلى قرار منظمة أوبك بعدم خفض الإنتاج. (أبوالمعيد، 2024)

بلغت التجارة السلعية الاجمالية عام 2016 حوالي 20,22 مليار دولار محققة نسبة انخفاض بلغت 17%، مقارنة بعام 2015، نتيجة انخفاض قيمة الصادرات الاجمالية بنحو 9,5% نظراً لاستمرار الانخفاض في أسعار النفط. كما تراجعت قيمة الواردات الاجمالية بنحو 19%، ويعزى ذلك الى تراجع مستويات الطلب المحلي بسبب تقليص مستويات الانفاق العام وتراجع الموارد من النقد الاجنبي، ولكون الواردات تمثل تقريباً 52% من حجم التبادل التجاري، فقد أدى ذلك إلى استمرار العجز في الميزان التجاري ليلعب ذروته خلال فترة الدراسة، حيث وصل معدل النمو به إلى 68%.

حقق عام 2017 نمو في حجم التجارة الخارجية بلغ 45% نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات الاجمالية إلى 20,14 مليار دولار وبنسبة بلغت 106% مقارنة بعام 2016، بسبب تعافي أسعار النفط، أما أداء الواردات الاجمالية فقد شهد انخفاضاً طفيفاً بلغ نسبته 11.5%، هذا الارتفاع في قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات أدى لتحسن رصيد الميزان التجاري ليحقق فائضاً قيمته 10,89 مليار دولار.

ساهم ارتفاع أسعار النفط عام 2018 التي تجاوزت 70 دولاراً للبرميل، نتيجة العقوبات الأمريكية على إيران، والتي أدت لتراجع صادرات النفط الإيراني، وزيادة الطلب العالمي، في ارتفاع قيمة الصادرات الاجمالية بمعدل 53% مقارنة بعام 2017، فارتفع معدل نمو حجم التبادل التجاري إلى 50% أما الواردات فشهدت ارتفاعاً طفيفاً في حين حقق الميزان التجاري فائضاً ملحوظ نسبته 61%.

تواصلت وتيرة الارتفاع في حجم التبادل التجاري لعام 2019 لتسجل نسبة نمو طفيفة بلغت 2% مقارنة بعام 2018 بالرغم من انخفاض قيمة الصادرات الاجمالية بنسبة 4% في حين أن الواردات الاجمالية سجلت نمو بلغ 16%، ويرجع سبب تدهور قيمة الصادرات إلى تراجع أسعار صادرات النفط الخام التي

شكلت ما قيمته 27,661.4 مليار دولار، من إجمالي الصادرات إلى حوالي 54 دولارًا للبرميل في نهاية العام مقابل 70 دولار للبرميل سنة 2018. كانت هذه التقلبات مرتبطة بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتي أثرت على توقعات الطلب العالمي. كما نلاحظ انخفاض فائض الميزان التجاري بنسبة 20% وايضاً معدل التغطية من 231% إلى 190%.

استمر الانخفاض في قيمة الصادرات عام 2020 فبلغ 9,47 مليار دولار، كما انخفضت الواردات إلى 12,47 مليار دولار، ويرجع سبب تدهور قيمة الصادرات إلى الإيقاف المتكرر لإنتاج وتصدير النفط الخام، بسبب الظروف السياسية وحالة الانقسام السياسي، وبسبب تأثير جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على أسعار النفط التي انخفضت بشكل حاد في أبريل من نفس العام لتصل إلى أدنى مستوى لها عند 20 دولارًا للبرميل، وهو أدنى مستوى منذ عقود. تسبب الإغلاق العالمي وانخفاض الطلب على الوقود في هذا الانخفاض الحاد. (أبوالعيد، 2024)

هذه الجائحة أدت لحدوث عجز في الميزان التجاري بلغت قيمته 3.001- مليار دولار. وما يلاحظ سنة 2020 هو انخفاض معدل التغطية إلى 76% نظراً لأن وتيرة ارتفاع الواردات أكبر من وتيرة ارتفاع الصادرات. كما سجل حجم التبادل التجاري انخفاضاً حاداً ليسجل ما نسبته -51%، ويعود هذا الانخفاض إلى التقلص الكبير في حجم الصادرات الاجمالية الذي بلغت نسبته -68%.

بلغ حجم التجارة الخارجية عام 2021 ما قيمته 51,20 مليار دولار مقارنة بـ 21,94 مليار دولار عام 2020 محققة نسبة ارتفاع بلغت 133%، وذلك عكس التوقعات بأن يكون النمو متواضعاً خلال عام 2021 جراء تداعيات تفشي وباء كوفيد-19. فبعد عودة النشاط الاقتصادي باستئناف إنتاج النفط الخام وتصديره عام 2021 بعد توقفه عام 2020، والتحسين التدريجي لأسعاره التي ارتفعت إلى 75 دولارًا للبرميل مقابل 20 دولار للبرميل سنة 2020، إضافة لزيادة الطلب العالمي، واستمرار قيود الإنتاج من قبل أوبك. وبدء عمليات التطعيم ضد كوفيد - 19. (أبوالعيد، 2024)

حققت ليبيا فائضاً تجارياً يقدر بـ 15.2 مليار دولار. إذ قدرت قيمة الصادرات بـ 33.2 مليار دولار بارتفاع بأكثر من 250% مقارنة بسنة 2020 وقيمة الواردات ارتفعت بأكثر من 44% لتصل إلى 18.0 مليار دولار، نظراً لارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات ومختلف التجهيزات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، وارتفع معدل التغطية من 76% سنة 2020 إلى 184% سنة 2021.

سجل حجم التبادل التجاري سنة 2022 نمواً بلغ 18% مقارنةً بسنة 2021 بسبب ارتفاع الصادرات النفطية نتيجة استقرار إنتاج وتصدير النفط الخام، وارتفاع أسعاره التي تجاوزت 100 دولار للبرميل في مارس.

حيث أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى زيادة مخاوف نقص الإمدادات، مما دفع بالأسعار إلى مستويات قياسية في يونيو، فسجلت حوالي 120 دولارًا للبرميل. (أبو العيد، 2024)

أثر ذلك في الميزان التجاري ف سجل أعلى فائض على الإطلاق بقيمة قدرها 20,30 مليار دولار ونسبة ارتفاع بلغت 34% وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة المسجلة في الصادرات مع ارتفاع بطيء في الواردات. حيث ارتفعت الصادرات من 33.2 مليار دولار سنة 2021 إلى 40.3 مليار دولار سنة 2022 أي بنسبة 21%. وهي أعلى قيمة لها في فترة الدراسة، حيث شكلت صادرات النفط الخام منها ما قيمته 38.2 مليار دولار، بنسبة ارتفاع 21% أما الواردات فعرفت ارتفاعا قليلاً سنة 2022 قدرت نسبته بـ 11%، ونظراً لأن وتيرة زيادة الصادرات أعلى من الواردات فقد ارتفع معدل التغطية مرة أخرى مسجلاً ما قيمته 202% سنة 2022 وهي ثاني أعلى قيمة خلال الفترة.

أما فيما يتعلق بحجم التبادل التجاري لسنة 2023 فقد سجل انخفاضاً بسيطاً بلغ 2% مقارنة بسنة 2022، ويعزى ذلك إلى انخفاض الصادرات النفطية بنسبة 12% نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام فمع بداية عام 2023، شهدت الأسعار بعض التراجع، فتراجعت إلى 80-90 دولارًا للبرميل. وهي أسعار متقلبة، تتأثر بالتغيرات في الطلب العالمي، بالإضافة إلى السياسات النفطية للدول المنتجة. كما تشير التوقعات إلى أن الأسعار قد تظل متقلبة خلال العام، مع احتمال حدوث صعود آخر في الأسعار إذا استمرت التوترات الجيوسياسية. (أبو العيد، 2024)

كما سجل فائض الميزان التجاري تراجعاً ملحوظاً بقيمة 12,47 بلغت نسبته 39%. بلغ حجم التبادل التجاري عام 2024 ما قيمته 55,44 مليار دولار مقارنةً بـ 59,01 مليار دولار عام 2023 محقق نسبة انخفاض بلغت 6% عن العام السابق، فالصادرات انخفضت بنسبة 10% نتيجة تراجع الصادرات النفطية بنسبة 10.2% بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، بينما ارتفعت الواردات بنسبة طفيفة بلغت 0.3%. كما سجل فائض الميزان التجاري تراجعاً بلغت نسبته 30%، ويرجع السبب الرئيسي في تدني حجم التجارة الخارجية هو تباطؤ معدلات التبادل التجاري العالمي المدفوع بانخفاض الطلب العالمي نتيجة أزمة الملاحة في البحر الأحمر التي تسببت في تراجع أداء قطاع التجارة. وذلك نظراً لكونه طريق بحري محوري للتجارة الدولية، مما أدى إلى زيادة تكاليف التجارة والميل نحو التجارة مع البلدان المجاورة.

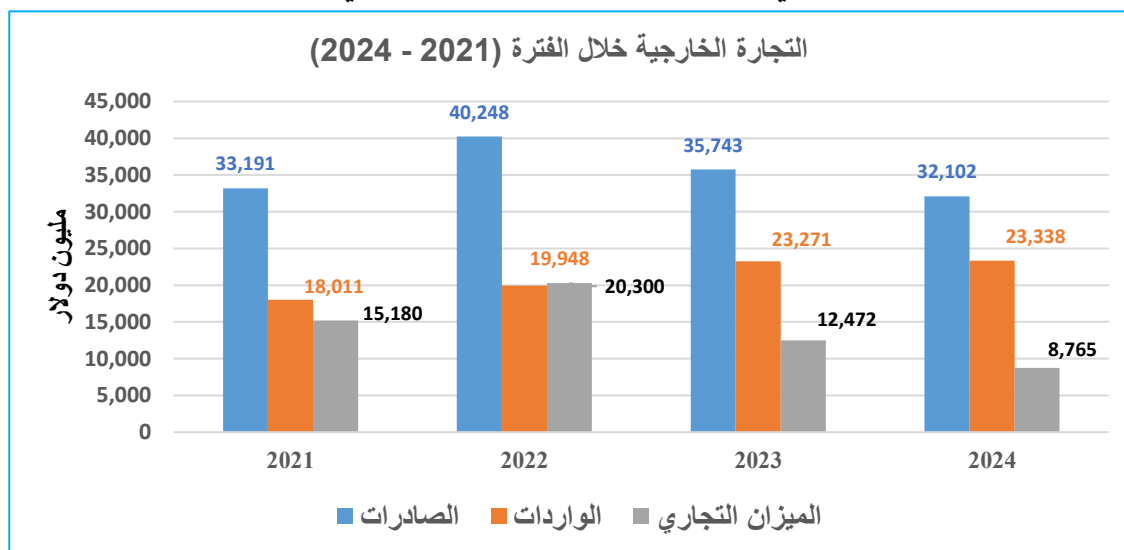
والشكل التالي يوضح تطور الصادرات، والواردات، والميزان التجاري خلال الفترة (2021 – 2024)

شكل رقم (1): التجارة الخارجية الليبية – الفترة (2021 – 2024) الوحدة: مليون دولار أمريكي

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على معطيات Trade Map

تطور الصادرات الليبية خلال الفترة 2015 – 2024

تتمثل أهمية الصادرات بالفوائد التي تعود على البلد، من خفض للعجز في الميزان التجاري، وتوفير العملات



الأجنبية اللازمة لمواجهة أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تؤدي إلى حسن استغلال موارد البلد الطبيعية والبشرية، وتزيد من حجم التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص العمل وتحقيق نتائج إيجابية لعدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية بما في ذلك تحقيق فائض في ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف.

أ - الهيكل السلعي للصادرات الليبية:

تعتبر ليبيا من الدول الريعية المعتمدة في صادراتها على عائدات النفط، فتزايد وتناقص وتيرة الصادرات تختلف من صنف لآخر، فمن خلال الاطلاع على البيانات الواردة في الجدول رقم (2) آذناه نجد انها تشير إلى استحواذ قسم المنتوجات المعدنية والتي أهمها النفط الخام ومنتجاته على جل الصادرات الليبية مشكلاً في المتوسط ما نسبته 91% سنوياً خلال فترة الدراسة حيث ساهم بنسب تراوحت بين 93 – 97% من إجمالي الصادرات إلا أن السنوات 2015 – 2016 – 2020 شهدت انخفاض في مساهمة هذا القسم نتيجة لتناقص حجم إنتاج النفط وانخفاض اسعاره.

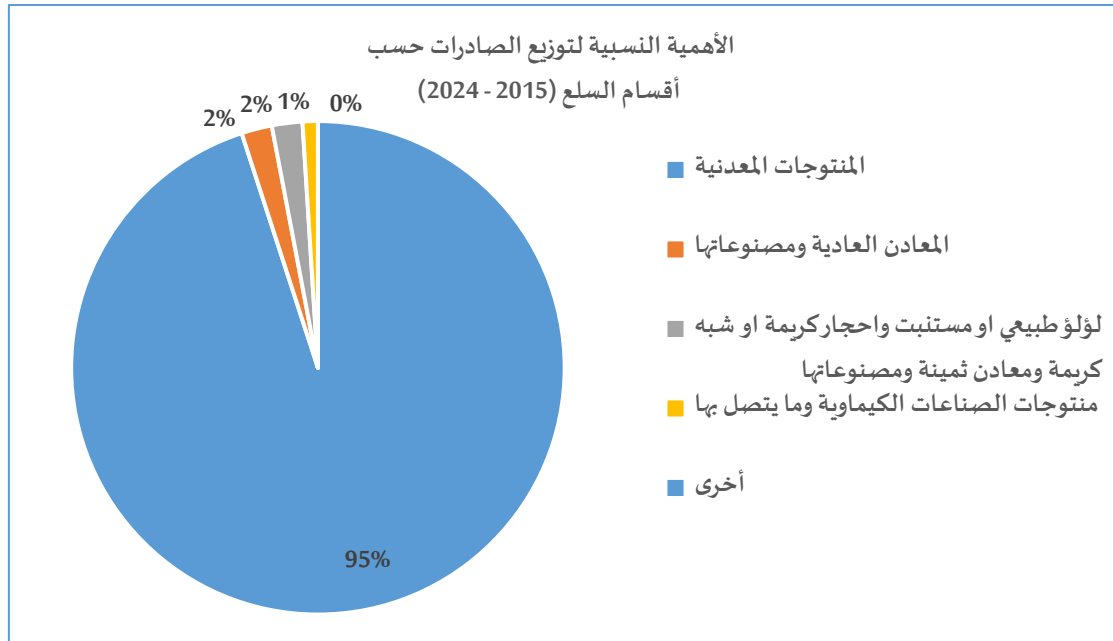
فيما جاءت صادرات معادن ثمينة ومعادن عادية، في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية خاصة في السنوات 2015 – 2020 ف سجلت أعلى مساهمة لها عام 2016 إذ بلغت 29.4% من إجمالي الصادرات.

إلا أن نسبة مساهمتها انخفضت في السنوات التالية، فتصدرت مكانها صادرات المعادن العادية ومصنوعاتها حيث ارتقت إلى المرتبة الثانية خلال السنوات 2021 - 2024 تلتها المعادن الثمينة في حين أحرزت المنتجات والصناعات الكيماوية المرتبة الرابعة فبلغت 445.9 مليون دولار عام 2024، ومن ناحية أخرى انخفضت صادرات منتجات أخرى فمثلاً صادرات منتجات المملكة النباتية انخفضت بمعدل 32% عام 2024 مقارنة بعام 2023. رغم ذلك يبقى الهيكل السلعي للصادرات الليبية مشوه نظراً لاعتماد ليبيا على قطاع النفط في صادراتها، في حين لم تشكل باقي الصادرات إلا ما يعادل نسبته 7%، من إجمالي الصادرات. مما يشير إلى عدم تنوع الصادرات في الاقتصاد الوطني، يرجع إلى تدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والصناعي، وضعف هيكل الإنتاج المحلي، وغياب الاستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات، وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق الدولية.

جدول رقم 2: الهيكل السلعي للصادرات الليبية عن الفترة (2015 - 2024) الوحطة: مليون دولار

أقسام السلع	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المنتجات المعدنية أهمها النفط الخام	8,928.2	6,469.0	17,931	28,710	27,861.2	7,267.3	31,743	38,180.3	33,825.3	30,010
المعادن العادية ومصنوعاتها	178.7	220.0	316.0	340.1	301.1	442.9	929.3	843.6	810.9	937.8
لؤلؤ طبيعي او مستتبت وأحجار كريمة	1,420.0	2,877.0	1,680	1,553	1,198	1,659.2	237.8	747.8	802.3	625.4
شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	204.2	126.0	1,090	111.2	46.1	14.9	208.0	319.0	209.1	445.9
منتجات صناعات كيميائية وما يتصل بها	1.9	7.2	1,015	1.8	1.8	15.6	4.4	62.6	0.9	1.1
معدات النقل	25.0	29.7	1,044	37.8	21.7	16.4	26.0	42.9	40.2	18.2
حيوانات حية - منتجات حيوانية	9.6	8.0	1,015	27.0	23.2	28.3	16.9	14.7	10.1	9.7
الآلات الكهربائية وأجهزة تسجيل والاداعة	2.9	3.5	1,005	5.8	5.0	2.7	8.6	12.7	10.6	19.7
عجائن الخشب وسلولوزية، ورق مقوى	1.7	12.3	16,19	22.1	13.1	1.0	1.5	5.0	4.0	3.4
سلع ومنتجات متنوعة	3.5	4.6	16,007	6.8	6.3	8.2	3.7	10.2	16.9	11.5
منتجات المملكة النباتية										
الأجهزة البصرية، فوتوغرافية، سينمائية	13	55	8	4.1	4.1	1.1	3.1	1.3	1.1	0.4
وأجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية										
جلود حيوانات خام وجلود مدبوغة	8.3	7.0	1,007	5.6	4.2	3.2	2.9	2.8	1.9	1.2
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، تبغ	5.2	2.3	1,001	1.2	1.7	1.4	1.5	1.7	3.2	3.4
منتجات ومواد نسجية	16	48	1,001	4.1	2.6	2.0	1.4	1.9	1.9	2.7
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	2.6	1.0	1,002	1.5	1.0	0.8	1.7	1.3	2.2	4.4
شحوم وزيت حيوانية ونباتية ومشتقاتها	37	12	70	0.1	0.4	0.3	0.4	0.5	2.2	6.6
الخشب، والفلين، ومصنوعاتهم والفحم	10	1	62	0.2	0.0	0.0	0.2	0.1	0.2	0.0
مصنوعات حجر، اسمنت، خزف، زجاج	46	65	1,446	0.2	0.0	0.1	0.2	0.5	0.8	1.0
الأحذية، ومظلات، عصي، سياط الفروسية	0.0	0.0	15	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.0
الأسلحة والذخائر، اجزاؤها ولوازمها	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإجمالي	10,791	9,769.1	20,136	30,832	29,491	9,465.4	33,190	40,248	35,743	32,102

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على معطيات: Trade Map



والشكل رقم (2): يوضح الأهمية النسبية لتوزيع الصادرات حسب أقسام السلع (2024 - 2015)

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2)

ب- التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان

الجدول التالي يبين توزيع الصادرات الليبية وفق مناطق اقتصادية دولها من أهم المتعاملين مع ليبيا.

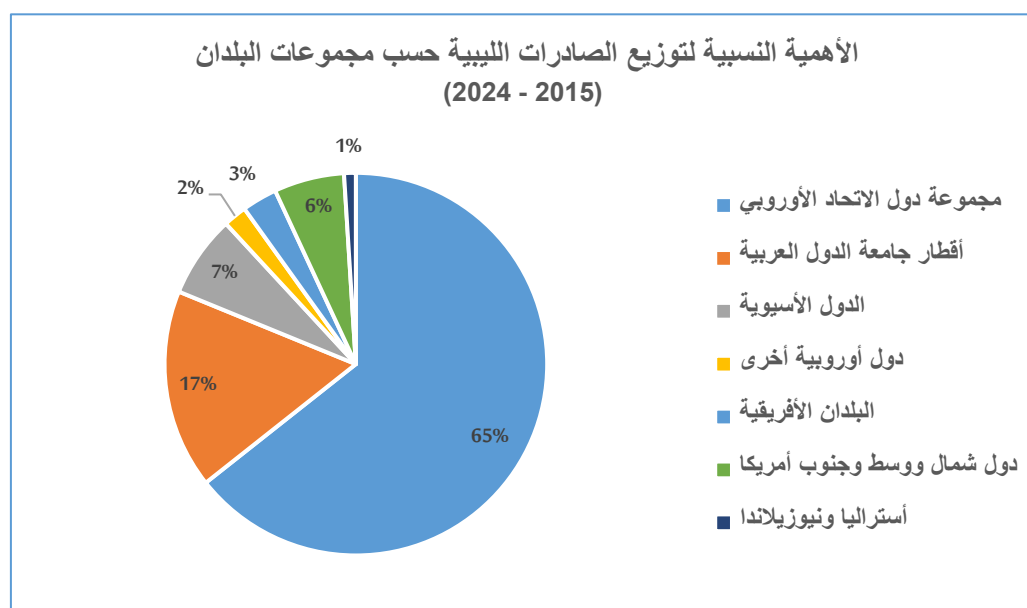
جدول رقم (3): التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان الوحدة: مليون دولار

2019	2018	2017	2016	2015	مجموعات البلدان
17,799.7	19,866.2	13,907.4	5,034.8	7,513.9	مجموعة دول الاتحاد الأوروبي
1,944.6	1,063.2	1,911.7	2,972.7	1,560.5	أقطار جامعة الدول العربية
6,770.5	7,456.2	3,220.3	1,434.0	1,592.9	الدول الآسيوية
561.3	430.6	20.6	39.2	37.9	دول أوربية أخرى
1.2	20.7	11.3	4.1	16.4	البلدان الأفريقية
1,818.3	1,533.6	1,041.6	284.4	69.8	دول شمال ووسط وجنوب أمريكا
626.1	461.6	22.7	0.0	0.1	أستراليا ونيوزيلندا
29,521.6	30,832.1	20,135.6	9,769.2	10,791.5	الإجمالي
2024	2023	2022	2021	2020	مجموعات البلدان
22,844.6	24,862.7	26,629.9	21,309.0	4,492.2	مجموعة دول الاتحاد الأوروبي
1,918.1	2,278.8	2,270.3	1,265.1	1,112.3	أقطار جامعة الدول العربية
2,656.1	4,926.3	6,752.2	5,880.8	3,131.1	الدول الآسيوية
3,012.3	1,894.8	1,918.2	2,129.1	317.1	دول أوربية أخرى
5.5	9.6	35.9	1.5	2.0	البلدان الأفريقية
1,503.5	1,577.0	2,245.9	2,316.9	250.0	دول شمال ووسط وجنوب أمريكا
162.1	194.1	395.8	288.5	160.7	أستراليا ونيوزيلندا
32,102.1	35,743.3	40,248.1	33,190.9	9,465.4	الإجمالي

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على: Trade Map

تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (3) إلى أنَّ مجموعة دول الاتحاد الأوروبي تعد من أكبر المساهمين في حجم التجارة الخارجية لليبيا، لأسباب تاريخية وطبيعية وخاصةً الاقتصادية منها، ولأنها بلدان صناعية فإن جل الصادرات إليها كانت نفطية، فهذه المجموعة شكلت النسبة الأكبر من إجمالي قيمة الصادرات، إذ بلغ متوسط نسبة المساهمة ما يقرب 65% من رغم تذبذبها خلال سنوات الدراسة، بين الانخفاض والارتفاع حيث سجلت أدنى نسبة لها عام 2020 بلغت 47% وأعلى نسبة عام 2024 بلغت 71%، واحتلت نسبة الصادرات إلى الدول الآسيوية المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط نسبة المساهمة ما يقرب من 17%، وتلتها اقطار الدول العربية بمتوسط نسبة بلغت ما يقرب من 7%، إذاً نجد أنَّ 89% من حجم التجارة الخارجية لليبيا تركزت في هذه المجموعات الثلاثة ثم تأتي مجموعة دول شمال ووسط وجنوب أمريكا بنسبة 5%، وتتوزع نسبة 6% الباقية ما بين باقي المجموعات، أم من ناحية تركيز أعلى نسب الصادرات حسب الدول فتعتبر إيطاليا أهم مستورد إذ بلغت نسبة ما صُدِّر إليها في المتوسط 23.7%، ففي عام 2024 لوحدها بلغ ما صُدِّر إليها 6,895.9 مليار دولار وتليها ألمانيا وإسبانيا، وفرنسا، والصين، وأمريكا، أما بالنسبة لأهم الشركاء التجاريين للصادرات الأخرى غير النفط، فتبرز تركيا والامارات العربية، والتي تركزت معظم مستورداتها من المعادن الثمينة والعادية. (إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدولية، 2024)

الشكل رقم 3: يبين الأهمية النسبية لتوزيع الصادرات حسب مجموعات البلدان (2015 - 2024)



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3)

3 تطور الواردات الليبية خلال الفترة (2015 - 2024)

يعتمد الاقتصاد الليبي في سد احتياجاته المحلية من معظم السلع والخدمات، على الاستيراد من الخارج بنسبة تتجاوز 85%، وهذا يدل على ارتباطه وتبعيته للخارج، نظراً لضعف نسيجه الإنتاجي والصناعي المحلي، الذي لم يتحسن ومن أسباب ذلك عدم اتخاذ الدولة الإجراءات المطلوبة للتقليص من فاتورة الاستيراد، وضالة المحاسبة في ترشيد الانفاق. وتزايد الطلب الداخلي.

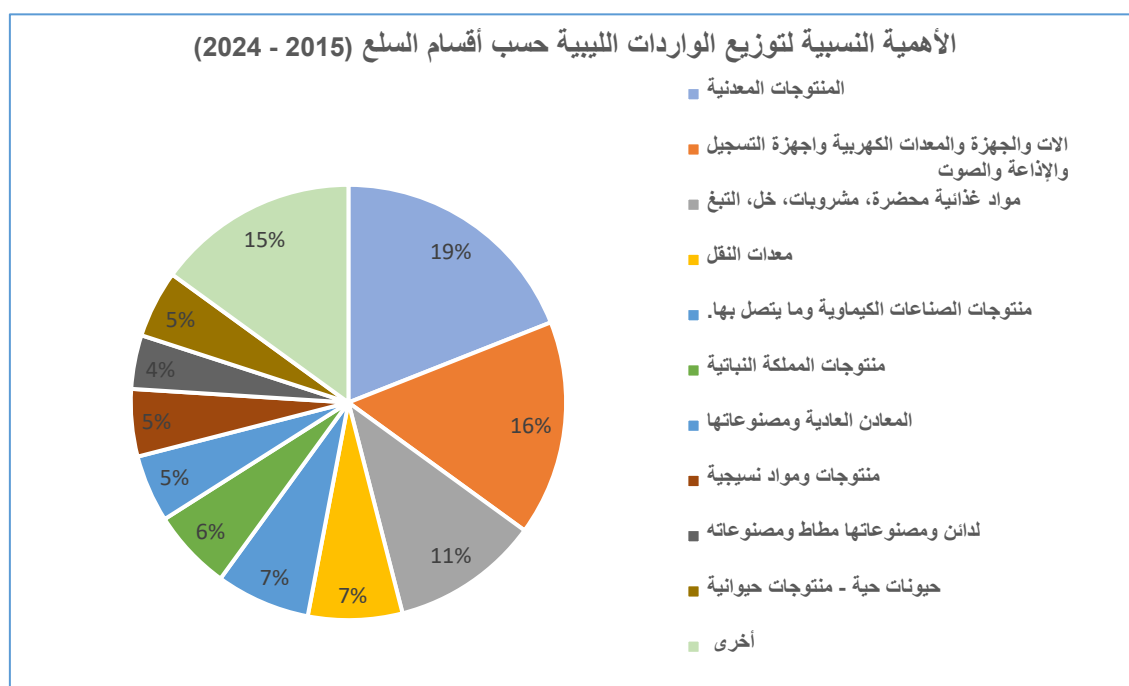
أ- الهيكل السلعي للواردات الليبية:

من تصنيف الواردات حسب أقسام السلع وفق ما جاء في بيانات الجدول رقم (4) آذناه يتضح ارتفاع مساهمة قسم المنتجات المعدنية طيلة فترة الدراسة لتبلغ أهميته النسبية 19% من إجمالي الواردات، وبنسب تتراوح ما بين 8 - 29% مشكلاً أعلى نسبة طيلة الفترة باستثناء السنوات 2015، 2016، 2019 حيث تراجع مركز هذا القسم متأثراً بارتفاع مساهمة قسم الآلات الكهربائية وأجهزة التسجيل والإذاعة، الذي شكل نسبة 16% من الإجمالي، ومواصلة مع هذا القسم الأخير نلاحظ تذبذب في نسبته من سنة لأخرى تراوحت ما بين 18% سنة 2015 وهي أعلى نسبة و 14% وهي أدنى نسبة تمثل السنوات 2017، 2020، 2022. ومن الملاحظ أيضاً ارتفاع نسبة مساهمة قسم مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، تبغ حيث شكل نحو 11% من الإجمالي، فقد كانت في حدود 11% سنة 2015 مرتفعة بنسبة 13% سنة 2016 وتستقر في حدود 11% كمتوسط للفترة 2017 - 2024 وقد بلغت الأهمية النسبية لهذه الأقسام مجتمعة نحو 46% من إجمالي الواردات، مما يعكس اعتماداً كبيراً على الخارج في توفير هذه الفئات من السلع. ويأتي قسم معدات النقل ومنتجات الصناعات الكيماوية ومشتقاتها ومنتجات المملكة النباتية في المرتبة الثانية والتي شكلت نحو 20% من الإجمالي، في حين لم تشكل باقي الأقسام نسب ذات أهمية عالية واتسمت معظمها بالاستقرار طيلة هذه الفترة. وبمنظرة عامة لإجمالي الواردات نجد أنها انخفضت سنة 2017 لتصل لأدنى حد لها خلال الفترة، ثم تعاود الارتفاع في سنتي 2018 - 2019 لتتخفض مجدداً سنة 2020 بسبب انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة التي يتم تحصيلها بشكل كبير من بيع سلعة النفط الخام الذي تقلص حجم انتاجه وتدهور سعره الى أدنى مستوياته في سنة 2020، ومنذ سنة 2021 عرفت الواردات ارتفاعاً مستمراً، لتصل إلى أقصى حد لها في سنة 2024 وتسجل ما قيمته 23,338 مليار دولار وهي أعلى قيمة طيلة فترة الدراسة.

جدول رقم 4: الهيكل السلعي للواردات الليبية عن الفترة (2015 - 2024) الوحدة: مليون دولار

أقسام السلع	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
المنتجات المعدنية	4,801.1	5,314.3	5,851.2	3,290.5	1,910.5	2,404.5	2,250.1	1,573	1,095	1,066
الآلات الكهربائية وأجهزة تسجيل والاداعة	3,866.9	3,791.3	2,793.6	3,034.5	1,771.9	2,609.8	2,330.8	1,260	1,611	2,337
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، تنبغ	2,706.5	2,393.3	1,921.6	1,841.3	1,651.0	1,591.4	1,522.2	950	1,382	1,454
منتجات المملكة النباتية	1,117.6	915.4	872.1	1,279.2	833.9	918.3	923.8	940	801	890
منتجات صناعات كيميائية وما يتصل بها	1,515.9	1,460.6	1,190.1	1,364.3	958.2	1,012.9	1,026.3	534	643	678
معدات النقل	1,548.2	1,578.9	1,028.9	1,136.3	890.8	1,485.7	813.6	393	819	1,236
المعادن العادية ومصنوعاتها	1,083.8	1,095.6	879.3	856.7	552.7	776.9	613.8	430	440	657
منتجات ومواد نسيجية	941.1	1,050.6	861.5	832.9	743.0	981.0	679.8	504	563	900
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	1,056.8	1,100.2	836.2	774.4	516.5	651.5	479.2	366	416	557
حيوانات حية - منتجات حيوانية	958.4	909.4	788.2	902.0	735.0	739.1	905.3	766	880	962
سلع ومنتجات متنوعة	969.9	988.2	750.6	681.4	535.2	574.6	384.5	350	374	318
مصنوعات من حجر اسمنت، خزف، زجاج	827.4	837.5	540.8	541.2	336.1	482.8	280.3	222	331	498
لؤلؤ طبيعي او مستتبت وأحجار كريمة	439.8	479.3	420.1	466.3	124.4	297.9	173.2	103	74	144
شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	323.7	248.4	350.1	258.8	162.9	152.1	203.4	227	308	154
شحوم وزيوت حيوانية ونباتية ومشتقاتها	350.9	353.8	287.0	224.9	228.2	245.1	316.6	201	176	224
عجائن الخشب وسلولوزية، ورق مقوى	422.8	304.5	240.9	238.3	332.4	320.1	257.4	285	324	559
الأجهزة البصرية، فوتوغرافية، سينمائية	189.9	178.1	162.9	143.1	73.5	101.5	57.7	39	62	57
وأجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية	159.4	205.3	125.7	114.3	85.5	146.8	106.3	81	113	168
الخشب، والفلين، ومصنوعاتهم والقلم	54.2	64.4	45.7	29.8	23.5	49.4	28.3	30	36	49
الأحذية، ومظلات، عصي، سياط القروسية	3.1	1.7	1.5	0.8	1.0	0.0	0.0	1	84	21
جلود حيوانات خام وجلود مدبوغة										
الأسلحة والذخائر، اجزاؤها ولوازمها										
الإجمالي	23,338	23,271	19,948	18,011	12,466	15,541	13,35366	9,253.8	10,449	12,918

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على معطيات: Trade Map



الشكل 4: الأهمية النسبية لتوزيع الواردات الليبية حسب أقسام السلع خلال الفترة 2015 – 2024
المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4)

ب- التوزيع الجغرافي للواردات الليبية حسب مجموعات البلدان

الجدول يبين توزيع الواردات وفق مناطق اقتصادية تعد دولها من أهم المتعاملين الاقتصاديين للليبيا.

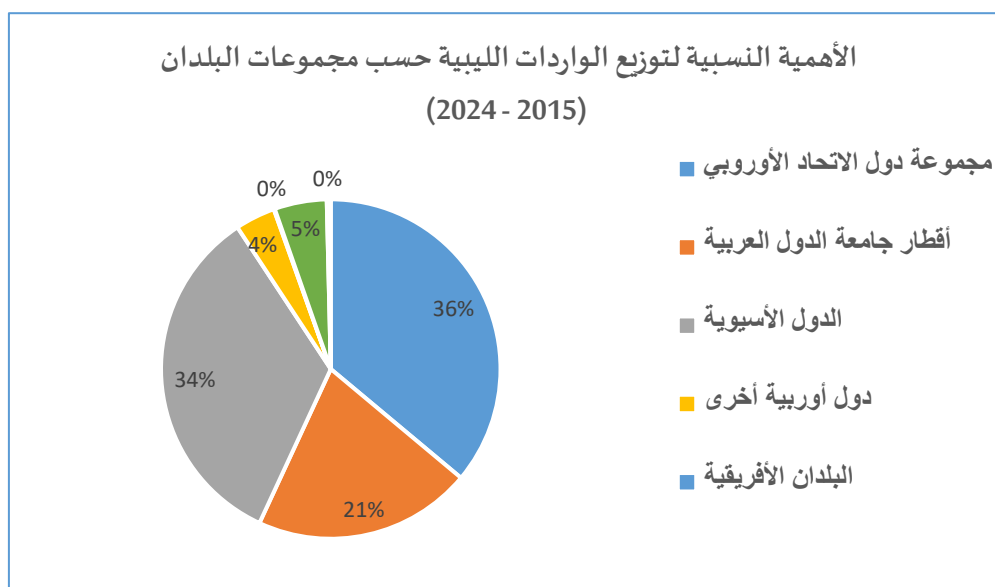
جدول رقم (5): التوزيع الجغرافي للواردات الليبية حسب مجموعات البلدان الوحدة: مليون دولار

2019	2018	2017	2016	2015	مجموعات البلدان
4,946.8	5,304.6	4,219.1	4,190.6	4,859.2	مجموعة دول الاتحاد الأوروبي
3,049.6	2,865.8	1,713.3	2,227.2	2,748.9	أقطار جامعة الدول العربية
5,820.9	3,765.1	2,693.5	3,284.5	4,506.5	الدول الآسيوية
828.7	739.0	233.1	266.4	235.0	دول أوربية أخرى
12.3	8.9	10.4	9.2	8.4	البلدان الأفريقية
837.6	608.4	355.5	426.2	525.1	دول شمال ووسط وجنوب أمريكا
45.5	60.8	31.0	45.1	37.3	أستراليا ونيوزيلاندا
15,541.4	13,352.6	9,255.9	10,449.2	12,920.0	الإجمالي
2024	2023	2022	2021	2020	مجموعات البلدان
7,777.4	7,345.7	8,062.8	6,173.8	4,320.8	مجموعة دول الاتحاد الأوروبي
5,148.4	5,207.3	3,942.5	3,733.6	2,386.6	أقطار جامعة الدول العربية
8,065.7	8,851.9	6,359.7	5,940.9	4,342.7	الدول الآسيوية
665.4	536.5	585.0	1,198.7	764.3	دول أوربية أخرى
33.4	16.4	16.1	19.3	18.6	البلدان الأفريقية
1,541.9	1,248.9	895.0	879.4	572.2	دول شمال ووسط وجنوب أمريكا
105.5	64.2	87.0	65.0	61.1	أستراليا ونيوزيلاندا
23,337.6	23,271.0	19,948.1	18,010.7	12,466.3	الإجمالي

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على: Trade Map

تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أنَّ مجموعة دول الاتحاد الأوروبي احتفظت على غرار الصادرات بوضعها كشريك رئيسي للدولة من حيث نسبة الواردات حسب مجموعات الدول فكانت نسبة ما أُستورد منها مستقراً ما بين (31.6 – 45.6) % مسجلة متوسط مقداره 36%، ويعزى هذا الحجم الكبير من التبادل التجاري إلى قرب المسافة الذي يلعب دوراً رئيسياً في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا وخاصةً دول منطقة اليورو، وإلى حاجة السوق المحلي للمنتجات الأوروبية كالألات والمعدات وبعض السلع الغذائية التي اعتمد المستهلك الوطني على اقتنائها. يلي هذه المجموعة الدول الآسيوية التي ساهمت بنسبة 34%، وبذلك يكون تركيز هيكل الواردات لليبيا بنسبة 70% من هاتين المجموعتين من الدول، ثمَّ جاءت أقطار جامعة الدول العربية بالمرتبة الثالثة بنسبة مساهمة 21% بينما بقية مجموعات دول العالم ساهمت بنسبة 9%، وتشير البيانات إلى ضعف المبادلات التجارية بين ليبيا والدول الأفريقية وأستراليا ونيوزيلندا، أما فيما يخص توزيع الواردات حسب الدول فتعتبر الصين، وتركيا، وإيطاليا، والامارات العربية، واليونان من أكبر الدول المساهمة في إجمالي الواردات، حيث تصدرت الصين قائمة أهم الدول المستورد منها بما يقارب 14% تلتها تركيا بنحو 13%، فإيطاليا بنسبة 10% ثم الامارات العربية بنسبة 7.2% وأخيراً اليونان بنسبة 5.4% من إجمالي الواردات، وقد مثلت نسبة مشاركتهم مجتمعين في هيكل الواردات الليبية نحو 50% طيلة فترة الدراسة. (إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدولية، 2024)

وبخصوص توزيع مصدر الواردات الليبية حسب المجموعات، فيمكن توضيحه من الشكل التالي:



الشكل رقم (5): اتجاه الواردات الليبية خلال الفترة (2024 – 2015) حسب مجموعان البلدان المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5)

المحور الثالث: أهم تحديات التجارة الخارجية الليبية

إن نجاح التجارة الخارجية في ليبيا في ظل اتفاقيات التبادل الحر، يتطلب العمل على القضاء على كافة العراقيل والتحديات التي من شأنها أن تعيق مستقبل تطور وتحسن مستوى هذا القطاع، ومن التحديات التي تواجه قطاع التجارة الخارجية الليبية ما يلي:

1- العولمة والتكتلات الاقتصادية

تساهم العولمة إلى حد كبير في تدهور الصناعات الوطنية الناشئة بل وتوقفها أو القضاء عليها لأنها صناعات وليدة لا تستطيع منافسة الشركات العالمية العملاقة التي تملك خبرة كبيرة في هذا المجال حيث تلجأ هذه الشركات إلى تطبيق سياسة الاحتكار والاغراق لمنتجاتها في الأسواق المحلية والحيلولة دون وصول الصادرات المحلية إلى أسواقها، كما أنها تسعى إلى الاستيلاء على خطوط الإنتاج والصناعات للمشروعات الوطنية والمجالات الأساسية. (بن عمر، 2010)

كما تؤدي العولمة إلى اختلالات كبيرة في التجارة الخارجية، فعندما تصدر ليبيا أكثر مما تستورد فإن ذلك يخلق فائضاً تجارياً، قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة عملته، مما يجعل صادراتها أكثر تكلفة وأقل قدة على المنافسة في السوق العالمية. (المقداد، 2022، صفحة 22)

وتعد التكتلات الاقتصادية آلية مهمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والرفع من حجم المبادلات التجارية بين ليبيا والدول العربية هذه المبادلات تواجه عدة تحديات تعيق من ارتقائها ومن أهمها: (مسعود، 2011، صفحة 29)

- الإجراءات الإدارية المعقد.

- الرسوم غير الجمركية المفروضة في الدول العربية، خاصة تلك المتعلقة بحماية الإنتاج الوطني، والحد من المنافسة.

- ضعف قطاع النقل.

2- تحرير التجارة العالمية:

تواجه ليبيا مشكلة هائلة متمثلة في التغيرات العاصفة في البيئة الاقتصادية الدولية وهذه التغيرات تتمثل في الموجة العالمية لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية والتي أصبحت مؤثرة بفاعلية في كل اقتصادات العالم بعد إن تمخضت عن اتفاقات وتنظيمات دولية كأطر ناظمة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية وقد تم من خلال هذه الأطر مراعاة مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة حيث تم تحرير تجارة السلع الصناعية والتي تملك الدول الصناعية ميزات نسبية فيها دون تحرير حقيقي لتجارة السلع الأولية النفطية والزراعية،

بالإضافة إلى كثير من البنود الأخرى في اتفاقيات تحرير التجارة والتي من شأنها محاربة الدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الدول النامية. (النجار، 1999، صفحة 30)

3- الشراكة الأورو متوسطية:

يسعى الأوروبيون لإدماج المنطقة العربية، ضمن تعاون إقليمي يطلق عليه الشراكة الأوروبية العربية، غير أن هذه الشراكة تخدم الأوروبيون أكثر مما يستفيد منها البلدان العربية، لأنها تعتبر شراكة غير متكافئة لتفوق الاقتصاد الأوروبي على الاقتصاد العربي، وهذا يؤدي لفتح الأسواق الأوروبية أما المنتجات العربية أقل مما تفتحها الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية. وهذه الشراكة تمثل تحدياً كبيراً أمام التجارة العربية، وهو نفس التحدي الذي تواجهه ليبيا، بسبب التفوق الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي للدول الأوروبية مقارنة بليبيا وضعف الإنتاج الزراعي والصناعي الليبي مقابل الأوروبي من ناحية، وضيق السوق الليبية مقارنة بالسوق الأوروبية من جهة أخرى.

4- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية واللوجستيات

تواجه ليبيا مجموعة من التحديات الاقتصادية، والسياسية، والبنية التحتية في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، من أهمها:

- عدم الاستقرار السياسي والأمني ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي والاستثمار الأجنبي والمحلي الذي يحتاج إلى استقرار سياسي يضمن استمرارية المشاريع ويقلل من المخاطر، كما أن التحديات الأمنية تنزع ثقة الشركات الأجنبية فينعكس ذلك على تدفق الاستثمارات الأجنبية.
- ضعف القطاع الصناعي وخصوصاً الصناعات التحويلية التي تعد عنصراً رئيساً في سلاسل القيمة العالمية للاعتماد على تصدير النفط بدلاً من تصدير المنتجات التي تتضمن قيمة مضافة.
- الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية يؤدي إلى ضعف الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مما يؤدي إلى تراجع مستوى تطور المنتجات ثم انخفاض جودتها فلا تتناسب مع المواصفات المطلوبة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
- تؤثر التقلبات في أسعار النفط على الاستقرار المالي، مما يخلق تحديات إضافية للاستثمار في القطاعات غير النفطية.
- اعتماد الاقتصاد الليبي على استيراد المواد المصنعة، وعدم وجود صناعات متكاملة، وغياب استراتيجية واضحة للنهوض بالصناعة التحويلية يجعل من الصعب المشاركة في سلاسل القيمة.

- تؤدي التعقيدات في الإجراءات الجمركية والاتفاقيات التجارية إلى تأخير في تدفق السلع والبضائع فيؤثر على قدرة الشركات على المنافسة في الأسواق العالمية، وينعكس ذلك سلباً على المشاركة في سلاسل القيمة. (أنيسة و عفيفة، 2022، صفحة 157)

- ضعف البنية التحتية الليبية في مجالات النقل، والموانئ، والكهرباء، والاتصالات تتسبب في عدم تمكين الشركات من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لأن البنية التحتية ضرورية لنقل البضائع بسرعة وكفاءة وتوفير اتصال موثوق بين الموردين والمشتريين في الأسواق العالمية. (جاسم و آخرون، 2024، صفحة 80)

5- تحديات مرتبطة بالاقتصاد المحلي:

يمكننا أن نورّد هذه التحديات في النقاط التالي:

- ارتباط الاقتصاد الليبي بقطاع النفط بنسبة أكثر من 95% يجعله عرضة للصدمات الخارجية فإذا انخفض سعر النفط أو تراجع مستوى الإنتاج، فالعواقب ستكون وخيمة على المستوى المعيشي.
- تعتمد ليبيا على قاعدة من المنتجات شبه المصنعة أو السلع النصف مصنعة في قطاع التصدير، مما يشكل عائق أمام إمكانية استفادتها من الفرص التي يتيحها التحرر الاقتصادي.
- عدم وجود استقرار اقتصادي وضعف فعالية السياسة النقدية والمالية بتطوير الاقتصاد الوطني.
- ضعف خدمات النقل البحري والجوي.
- عدم ارتباط الاقتصاد الليبي بالأسواق المالية العالمية.
- هشاشة النظام المصرفي الليبي مع عدم قدرته على المساهمة في زيادة الصادرات خارج النفط.
- ضعف برامج الإصلاح الاقتصادي والاختلال في الهياكل الاقتصادية.
- نقص الإبداع والابتكار في المؤسسات الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض جودة المنتجات الليبية وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

الخاتمة:

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني لجميع بلدان العالم المتقدمة منها أو النامية، فهي تسمح بالوقوف على مدى اعتماد الدول على مواردها وإمكانياتها، كما تسمح دراسة هيكلتها بالوقوف على مدى كفاءة هذا القطاع لما له من أدوار للنهوض بالاقتصاد. أما عن التجارة الخارجية في ليبيا فلا زالت الفجوة كبيرة بين صادرات القطاع النفطي وباقي القطاعات الأخرى، وهذا راجع للضعف الكبير

في النسيج الفلاحي والصناعي وايضاً قطاع الخدمات وغيرها من جهة وعدم نجاح السياسات والإصلاحات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة بشكل يعكس طموحات وقدرات الاقتصاد الليبي، في مختلف المجالات بما فيها مجال التجارة الخارجية.

نتائج الدراسة:

- 1- يتميز الاقتصاد الليبي بأنه اقتصاد ريعي تتركز صادراته بشكل رئيسي على صادرات الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها، مشكلةً ما نسبته 94% من إجمالي الصادرات الليبية طيلة فترة الدراسة.
- 2- تساهم الواردات السلعية الاستهلاكية والرأسمالية بنسبة تتجاوز 85% في تغطية السوق المحلي، وهي نسبة مرتفعة تعكس ضعف هيكل الإنتاج المحلي في تغطية السوق المحلي.
- 3- بلغ حجم التجارة الخارجية بين ليبيا والاتحاد الأوروبي حوالي 103 مليار دولار إذ بلغت قيمة الصادرات الليبية للاتحاد الأوروبي (واردات الاتحاد الأوروبي من ليبيا) 77 مليار دولار، بينما بلغت الواردات الليبية من الاتحاد الأوروبي (صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا) 26 مليار دولار عن فترة الدراسة، واستحوذت إيطاليا على النصيب الأكبر من حجم التبادل التجاري مع ليبيا.
- 4- تصدرت بلدان الاتحاد الأوروبي قائمة أهم مجموعات البلدان المستورد منها بنسبة بلغت في المتوسط 35.2%، في حين تصدرت الصين قائمة أهم البلدان المستورد منها، بنسبة بلغت في المتوسط حوالي 59% طيلة فترة الدراسة، وهذا يبين مدى أهمية الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطوير الصادرات مثل التجربة الصينية.
- 5- أهمية سياسة الإصلاح الاقتصادي كأداة لتحرير وتنمية التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، من خلال دعم وإصلاح القطاعات المنتجة كالقطاع الفلاحي لتقليص فاتورة الواردات من المواد الغذائية.

التوصيات: بعد النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح بعض التوصيات

- 1- تحرير القطاع الخاص وتشجيعه على الولوج لنشاط التجارة الخارجية وإزالة جميع العوائق البيروقراطية والتنظيمية المعقد لأنه الأقدر على التأقلم مع مختلف المتغيرات الدولية في مختلف الأسواق المستهدفة.
- 2- الوقوف عند الأسباب المعرقة لنمو التجارة الخارجية في ليبيا من خلال دراسات لإيجاد حلول جدية للنهوض بالاقتصاد الوطني والعمل على تنويع الصادرات خارج قطاع النفط.

- 3- العمل على توجيه الإصلاحات الاقتصادية نحو الاستثمارات المنتجة، باستقطاب الاستثمارات الأجنبية في شكل مشاريع إنتاجية واكتساب الخبرة منها، فضلاً عن ذلك دخول الاستثمار الأجنبي للبلد يعني دخول العملة الصعبة، وبالتالي زيادة احتياط العملة الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع العملة المحلية.
- 4- رسم استراتيجية على المدى البعيد لترقية التجارة الخارجية من خلال تطوير القطاعات التي نمتلك فيها مزايا تنافسية كالزراعة والصناعات التحويلية وكذلك الاستخراجية للتركيز عليها مستقبلاً في قطاع التجارة الخارجية.
- 5- ضرورة الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الليبية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين من دول الاتحاد الأوروبي وهم إيطاليا وألمانيا وفرنسا في انضمام ليبيا إلى الشراكة الأورو متوسطية للاستفادة من الأبعاد الاقتصادية للشراكة بين الطرفين، وذلك بالحصول على التقنية الحديثة لمشاريع البنية التحتية والقطاعات الصناعية والزراعية والسياحية للمساهمة في تنويع الدخل، كذلك الاستفادة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية في تأهيل المنتجات المحلية وتسويقها وفق المواصفات العالمية لزيادة قيمة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي.
- 6- تشجيع الاستثمار في الصناعات التصديرية والتي تؤدي إلى توظيف الأيدي العاملة.

قائمة المراجع

إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدولية. (2024). تم الاسترداد من Trade map:

<https://www.trademap.org>

أحمد السيد النجار. (1999). الاقتصادات العربية من الصمود الزائف إلى الانحدار المنذر.

كراسات استراتيجية (84)، الصفحات 28 - 30.

أحمد فارس مصطفى. (1982). العلاقات الاقتصادية الدولية. حلب، سوريا: منشورات جامعة حلب.

أحمد فاروق عني. (2010). تحديات تحرير الخدمات في السياقات متعددة الأطراف والإقليمية،

حالة البلدان العربية. تأليف قطاعات الخدمات وسياسة التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية

(صفحة 18). القاهرة، مصر: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

السيد محمد السريتي. (2009). التجارة الخارجية (المجلد 1). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

بركان أنيسة، و دراج عفيفة. (2022). سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الدولية

في ظل المستجدات المعاصرة. مجلة الاقتصاد الجديد، 13(2)، صفحة 157.

جاسم محمد. (2009). التجارة الدولية. عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

حسام علي داود، و آخرون. (2002). اقتصاديات التجارة الخارجية. عمان، الاردن:

- دار المسيرة للطباعة والنشر.
- حمدي عبدالعظيم. (1996). *اقتصاديات التجارة الدولية* (المجلد 1). القاهرة، مصر: مكتبة زهراء الشرق.
- رشاد العصار، عليان شريف، و آخرون. (2000). *التجارة الخارجية* (المجلد 1). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- رعد حسن الصرف. (2000). *أساسيات التجارة الدولية المعاصرة*. دمشق، سوريا: دار الرضاء للنشر والتوزيع.
- زينب حسين عوض الله. (2004). *الاقتصاد الدولي* (المجلد 1). الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- سليمان المنذري. (1999). *السوق العربية المشتركة في عصر العولمة*. القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي.
- سميح مسعود. (2011). *وجهة نظر اقتصادية* (المجلد 1). عمان، الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- صالح بن عمر. (3 فبراير، 2010). *العولمة الاقتصادية*. تم الاسترداد من الموسوعة التاريخية: <https://www.ikhwanwiki.org>
- عادل أحمد حشيش، و مجدي محمود شهاب. (2003). *أساسيات الاقتصاد الدولي*. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- عبدالرحمن يسري أحمد، و إيمان محب زكي. (2007). *الاقتصاديات الدولية*. مصر: الدار الجامعية.
- عبدالمطلب عبدالحميد. (2003). *السياسات الاقتصادية* (المجلد 1). القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.
- عبير محمد جاسم، و آخرون. (2024). *محددات الاستثمار المحلي في العراق ومتطلبات الإصلاح*. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية* (1)، صفحة 80.
- فليح حسن خلف. (2001). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. عمان، الاردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.
- كارم أبو العيد. (3 أكتوبر، 2024). *تطورات أسعار البترول خلال العقد الماضي من 2013 وحتى 2023*. تم الاسترداد من بترونيوز: <https://petro-news.com>
- محمد المقداد. (31 12، 2022). *تأثير العولمة الاقتصادية على التكتلات الإقليمية والدولية*. *مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية*، 2(2)، الصفحات 9 - 30.
- محمود مجدي شهاب. (2006). *الاقتصاد الدولي المعاصر*. القاهرة، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- محمود يونس. (1993). *أساسيات التجارة الخارجية*. القاهرة، مصر: الدار الجامعية للطباعة.
- محمود يونس. (2007). *اقتصاديات دولية*. القاهرة، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- مصطفى رشدي شيحة. (2003). *الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات*. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

موسى سعيد مطر، باسم اللوزي، و حسام داود. (2001). *التجارة الخارجية*. عمان، الأردن: دار
الصفاء للنشر والتوزيع.